فاخذ الزوج من العبيدة او منها قبل ان يدفع وهي لا تحنث استحسانا وبه اخذ الفقيه
ابو الليث رحمه الله لانها اذا فتحت العسد ليردها الى الزوج فاخذها الزوج فكانها
ناولته بيدها رجل حلف لرجل فقال له افضل ما لك هذا فعلى كذى ثم عاد المحلوف
عليه قال اذا دفع الى القاضي يرى ولا يحنث لان القاضي في هذه الصورة انتصب نائبا
عنه في هذه المسئلة لحكم ناظر الحالف فصار الدفع الى القضاء بمنزلة الدفع الى وكيله وهكذا
ذكر هذه المسئلة في واقعات الناطفي وقال بنصب القاضي وكيلا وبامره بالدفع اليه
فاذا دفع اليه ذكر في فتاوى اهل سمرقند انه لا يحنث من غير هذا والمختار للفتوى الذي
ذكرها هنا رجل قال لغيره علي ثلثمائة حجة كان عليه بقدر عمره لانه يصير قوله
لله علي ان احج ستة وعشرين حجة قبل ذلك لا يلزمه شيء لان ايجاب الفعل بعد
الموت لا يصح رجل حلف على امرأته ان لا تخرج الا باذنه فقال لها قد اذنت لك بالخروج
كلما اردت الخروج فخرجت مرة بعد اخرى لا تحنث لانه خروج باذنه فانها
بعد ذلك اذا خرجت وحشلانة لا يقع الاذن فصار خروجا بغير اذن رجل
حلف ان لا يطحن على هذا الحمار وعلى هذا الاطاحونة فحول هذا الحمار من هذا النهر
الى نهر وعلى ذلك النهر ايضا طاحونة فطحن الحالف فان كان الحمار الذي حلف عليه
اول لم يحنث لانه لم يطحن على هذا الحمار العبرة للحمار رجل حلف لا يكلم فلانا
فقرع فلان الباب فقال الحالف كنت لا احنث ولو قال كنت تحدث هو المختار وبه
اخذ الفقيه ابو الليث لان قوله كنت يبين بخطابه الا ترى انه يجوز ان يخاطب
به غير فيقول للجالس بين يديه كنت ابن وقوله كي لا يخاطبه لان رجلا كلمه
ان لا يتكلم فقرأ القرآن والمختار للفتوى ان المسئلة على وجهين اما ان كان
اليمين بالعربية او بالفارسية ففي الوجه الاول ان قرأ لا يحنث وفي الخامس

الصلوة يحنث وفي الوجه الثاني لا يحنث فيما ان الصلوة او خارج الصلوة لان من
العجم لا يعرفه متكلما رجل مات وله وارث وللميت على رجل دين فجاء وارث
الميت فخاصم الغريم فحلف الغريم انه ليس عليه شيء فهذا على وجهين اما ان لم
يعلم بموت المورث او علم ففي الوجه الاول ارجو ان لا يحنث لانه اكذبه على
شيء بطريق الاصالة وهو صادق فيه وفي الوجه الثاني يحنث وهو المختار لانه
لما علم بموته فقد اراد انه ليس عليه شيء اصالة بطريق الاصالة وهذا بطريق
الخلافة وهو كاذب بذلك رجلا وكل رجلا ببيع عبده فباعه من رجل فجاء الامر
واخذ المشتري وقد مر الى القاضي وقال لخصمي هذا الرجل الف درهم بيعه ان يحلف
ما لهذا علي شيء والله اراد به ليس عليه شيء يجب تسليمه اليه رجل حلف ان لا يأكل
الحرام فاخذ من سكباجا فاكله لا يحنث لانه صار لقمة فصار شيئا اخر رجل حلف
ان لا يدخل هذا الدار والاخر حلف ان لا يخرج فقاما على سطح هذه الدار
لا يحنث واحد منهما اما الحالف على الدخول لما قلنا واما الحالف على الخروج فلانه
لا يعد خارجا في عادة اهل العجم كما لا يعد داخلا ويجوز مثل هذا المرء حلف
لا يدخل والاخر ان لا يخرج فوضع كل واحد منهما احد قدميه داخل الدار والا
خر خارجها لا يحنثان كذى هذا فارجل قال لامرأته ان وصعة الليلة جنيك
فهو طالق ثلثا فطلقها فلم يقدر الزوج على ضربها تلك الليلة ولم يضع المرأة
جنبها للنوم الا انها نامت جالسة لم تحنث لانه لو وجد شرط الحنث وهو وضع
الجنب لم يكن حالفا رجل حلف بالله ان كان اليمين بالطلاق والعتاق او صاحبه
يأكل حرام فانبت الحالف ظالما او مظلوما لم تطلق امرأته وان كان اليمين
لله تعالى فيها تفصيل ومبسوط ذلك كما يجيء في الحيل سيأتي منه في باب الايمان بعلاقة

Copyright © King Saud University